﴿وَيَوۡمَ يَحۡشُرُهُمۡ وَمَا يَعۡبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ فَيَقُولُ ءَأَنتُمۡ أَضۡلَلۡتُمۡ عِبَادِي هَٰٓؤُلَآءِ أَمۡ هُمۡ ضَلُّواْ ٱلسَّبِيلَ ١٧﴾ [الفرقان: 17]

❁ مُناسَبَةُ الآيَةِ لِما قَبْلَها:

إيقاعُ الحسابِ يومَ القيامةِ ملائمٌ لجميعِ الأوجُهِ والأحوالِ

لمّا كانتِ الآياتُ السّابقة مُستَتْبَعات لقوله: ﴿بَلۡ كَذَّبُواْ بِٱلسَّاعَةِۖ وَأَعۡتَدۡنَا لِمَن كَذَّبَ بِٱلسَّاعَةِ سَعِيرًا ١١﴾ [الفرقان: 11]، فأعقبَه بوصف أحوالِهم منفردين بالأهوال مقتحميها - انتقل في هذه الآية إلى مشهد حسابهم والمُحاججة عليهم في شِركِهم، فجَمَعَهم بمعبوداتِهم التي انتحلوها أندادًا من دون بارئهم سبحانه، فذَكر أحوالَهم مجتمعين عابدين ومعبودين، بعد تحقيق وعيدِ العابدين المشركين.

❁ شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿ضَلُّواْ﴾: (ضلّ) أصلٌ يدلُّ على ضَياعِ الشَّيْءِ وذَهابِهِ في غَيْرِ حَقِّه[1]، والضَّلال: الغَيبوبَةُ والخَفاءُ والسَّتْرُ، يُقالُ: ضلَّ الماءُ في اللَّبن، إذا غاب، وضلَّ الكافِرُ: غابَ عَن الحُجَّة، وضلَّ النّاسي، إذا غابَ عَنهُ حِفْظُه[2]، والضَّلالُ أيضًا: الانحرافُ والميلُ عنِ الطَّريقِ، يُقالُ: ضلَّ فلانٌ، يَضلُّ، ضلالًا: إذا انحرفَ وضاعَ ولم يهتدِ إلى الطَّريق، وضَلَلْتُ الشَّيْء أَضِلُّهُ، إذا جعلتَه في مَكان ولم تَدْرِ أَين هوَ، وأضْلَلْتُه؛ أَيْ: أضَعْتُه[3]، وضِدُّه: الاهتداءُ، والاستقامةُ، والرَّشادُ، والمقصود بالإضلال في الآيةِ: أوقعتُموهم في الغَواية والانحراف بإلْهائِهم عن طريق الحقّ حتّى ضاعَ منهم، فغابوا عنه.

2) ﴿ٱلسَّبِيلَ﴾: (سبل) أصلٌ يَدُلُّ على إرسالِ شَيءٍ مِنْ عُلوٍّ

(1) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (ضل).
(2) الأزهريّ، تهذيب اللّغة، وابن عبّاد، المحيط في اللّغة، وابن منظور، لسان العرب: (ضلَّ).
(3) الأزهريّ، تهذيب اللّغة: (ضل).

إلى سُفْلٍ، وعلى امتدادِ شَيءٍ، فالأَوَّلُ مِنْ قيلِكَ: أَسْبَلْتُ السِّتْرَ، وأَسْبَلَتِ السَّحابَةُ ماءَها وبِمائِها، وأمّا الثّاني: فالمُمتَدُّ طولًا: السَّبيلُ وما وضَحَ مِنْهُ، وهوَ الطَّريقُ؛ سُمّيَ بِذَلِكَ لِامتدادِهِ[1]، يُذَكَّرُ ويُؤَنَّثُ، والتَّأنيثُ أَغْلَبُ، والمُراد بالسّبيل في الآية: سَبيلُ اللّهِ سبحانَه، وهو طَريقُ الهُدى الذي دَعا إِليهِ وبيّنه بالوَحي.

❁ المَعْنى الإِجْماليُّ:

فَضْحُ المشركين والإشهادُ عليهم وإفحامُهم

يُخبرُ المولى سبحانه مُذَكِّرا نبيَّهُ ﷺ وكلَّ مَن تنفعُه الذِّكرى بموقف الحشرِ يومَ القيامة، يومَ يَحشُرُ اللّهُ المشركين وما كانوا يعبدونه مِن دونه، فيقول لهؤلاء المَعبودين: أأنتُم أضللتُم عبادي هؤلاء عن طريق الحقّ، وأمرتُموهم بعبادتكم، أم هم ضَلّوا السّبيل، فعبَدوكم مِن تلقاء أنفسهم[2] ؟!.

❁ الإيضاحُ اللُّغَويُّ والبَلاغيُّ:

موقع جملة ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ﴾ ممّا قبلَها:

الحَشرُ هو الإلجاءُ إلى المَصير الذي لا بُدّ منه

قولُه: ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ﴾ يَحتملُ أنْ يكون معطوفًا على جملة ﴿قُلْ أَذَلِكَ خَيْرٌ﴾ وكلمة ﴿وَيَوْمَ﴾ منصوبةٌ على المفعوليّة بفعلٍ مُضْمَر تقديرُه: (واذكر)، وهذا المُضمَر هو المعطوف على ﴿قُلْ أَذَلِكَ خَيْرٌ﴾، كأنّه قيل: واذكر لهم - بعدَ التّقريع والتّحسير المَقصودَين بالاستفهام عن خير المَنزِلَين - والتّقدير: (يومَ نحشرُهم فنسألهم ونحاسبهم)، ويصحّ أن تكون الجملة استئنافًا ابتدائيًّا مُقرِّرًا لمضمون ما قبلَه، و﴿وَيَوْمَ﴾ منصوبة على الظّرفيّة بفعلٍ مُضمرٍ مُؤخَّر، حُذِفَ للتّنبيه على كمال هوله وفظاعة ما فيه، والإيذانِ بقصور العبارة عن بيانه؛ أيْ: يومَ يحشرُهم يكون منَ الأحوال والأهوال ما لا يَفي ببيانه المَقالُ[3].

(1) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (سبل).
(2) نخبة من العلماء، التّفسير الميسّر، ص: 361.
(3) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 6/ 208، والقونوي، حاشيته على تفسير البيضاوي: 14/ 41، والخطيب، التّفصيل في الإعراب: 9/ 321.

دلالةُ التَّعبير بضمير الغيبة في ﴿يَحۡشُرُهُمۡ﴾:

الإشعارُ بعَظَمة الـرّحـمـنِ، وبُـعـدِهـم وحَـجْـبِـهـم عنه سبحانه

في التَّعبير بضمير الغيبة في ﴿يَحۡشُرُهُمۡ﴾ دون (يحشركم) أو (أحشركم) إشعارٌ بجلال الرّحمن وعَظَمته؛ لأنّ الغَيبةَ تُؤْذِن بمَهابة الفاعل والإعراض عنِ المفعول، كأنّهم لِحِجابهم عن ربّهم، أُخبِر عنِ اللّه العظيم وعنهم بضمير الغيبة؛ تهميشًا لذَواتهم، وحَجبًا لهم عنِ الذّات العليّة، كما قال تعالى: ﴿إِنَّهُمۡ عَن رَّبِّهِمۡ يَوۡمَئِذٖ لَّمَحۡجُوبُونَ ١٥﴾ [المطففين: 15]، وقوله: ﴿وَلَا يُكَلِّمُهُمُ ٱللَّهُ وَلَا يَنظُرُ إِلَيۡهِمۡ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمۡ﴾ [آل عمران: 77].

توجيهُ القراءاتِ في ﴿يَحۡشُرُهُمۡ﴾ ﴿فَيَقُولُ﴾:

أمـرُ الـحـشْـرِ عظيمٌ، تعظُم بـهِ المَـكـرُمـاتُ، وتَـعـظُـم فيه الحَسَراتُ

قرأ نافع، وأبو عمرو، وشُعبة، وحمزة، والكسائيّ، وخَلَف بالالتفات منَ التّكلّم: ﴿نَحۡشُرُهُمۡ﴾ إلى الغَيبة: ﴿فَيَقُولُ﴾؛ إشارةً إلى أنّ المُراد بالنّون في ﴿نَحۡشُرُهُمۡ﴾ العَظَمة لا الجمع، لاستبعاد أن يُراد بالفاعل الملائكة بواسطة الأمر؛ ولأنّ القول عتابٌ فيناسبه الغَيبة، وفي قراءة ﴿نَحۡشُرُهُمۡ﴾ تعظيمٌ لأمر الحَشْر، وتهويلٌ له، وفيه زيادةُ إيعادٍ وترهيبٍ لهم، وتربيةٌ للمَهابة في النّفوس منَ الفاعل الجليل العظيم سبحانه، وتنبيهًا على أنّ القول أخفُّ منه، وقرأ ابن عامر بنون العَظَمة في ﴿نَحۡشُرُهُمۡ﴾ ﴿فَنَقُولُ﴾؛ بتوحيد الأسلوب في التّعظيم، وقرأ ابن كثير وحفص وأبو جعفر ويعقوب ﴿يَحۡشُرُهُمۡ﴾ ﴿فَيَقُولُ﴾ بالغيبة فيهما[1]؛ أيْ: واذكر لهم بعد التَّقريعِ والتَّحسيرِ يوم يحشرهم اللّه ﷻ[2].

معنى الواو في ﴿وَمَا يَعۡبُدُونَ﴾:

ما قَـدّم العبدُ شيئًا على ربّه إلّا خُذِلَ مِن قِبَلِهِ

الواو في قوله: ﴿وَمَا يَعۡبُدُونَ﴾ للعطف على ضمير الجمع في

(1) البقاعيّ، نظم الدّرر: 13/ 360، والآلوسيّ، روح المعاني: 9/ 436، والقونوي، حاشيته على تفسير البيضاوي: 14/ 43، وأبو زهرة، زهرة التّفاسير: 10/ 5259، وابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 18/ 337.
(2) ابن الجزري، النشر: 2/ 233، وأبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 6/ 208.

﴿يَحۡشُرُهُمۡ﴾؛ أيْ: يحشرهم ويحشر معبوديهم، وتفيدُ التّشريك في الحُكم والجمع بين هؤلاء وهؤلاء في الحشر؛ أيْ: يُجمَعون معًا في الحشر والحساب؛ كما يُجمَعُ بينَ الجاني والشّاهد، والجاني ووسائلِ الجناية، فهذه المعبوداتُ شاهدةٌ عليهم بالتّبرّي منهم، وهي أيضًا وسيلةُ الجُناة في الإثم والكفر[1].

معنى (ما) في ﴿وَمَا يَعۡبُدُونَ﴾:

صَـرْفُ العبادةِ لغير الله دليلٌ على عدم العَقل منَ العابد

(ما) في قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعۡبُدُونَ﴾ موصولةٌ تدلُّ على ذوات غير العقلاء، فيُراد بها الأصنامُ خاصّةً والجمادات؛ مُراعاةً لمقتضى الحال؛ إذ عبادتُها هي الأغلب وقتَ المُخاطبة، والسّياق في المشركين أهلِ الأوثان، والأحسن تفسير (ما) على العموم في إرادة المعبودات الباطلة كافّة - عاقلةً عالِمة كالملائكة وعيسى ﷺ، أو غير عاقلة كالجمادات والأصنام؛ على اعتبار أنّ (ما) تصلح لذوات غيرِ العاقل، وصفاتِ العقلاء، أو على اعتبار تغليب مَنْ لا يعقل على مَن يعقل - وفي هذا التّغليب ثلاثُ نكاتٍ بديعة؛ **الأولى**: الإشارة إلى أنّ أغلب العبادة تقع فيما لا يعقل، فأغلبُ هؤلاء يصرف عبادتَه إلى ما لا طائل منه بالكليّة، **والثّانية**: الإشارة إلى أنّ صرف العبادةِ لغير اللّه دليلٌ على عدم العقل منَ العابد، وعدمِ العقل منَ المعبود، فإنْ كان المعبودُ عاقلًا، ورضيَ بصرف العبادةَ إليه فهو فاسد العقل، كأنّه لا عقل له، **والثّالثة**: تنزيل مَنْ يعقل منَ المعبودات منزلةَ مَنْ لا يعقل منها؛ للدّلالة على أنّها جميعًا لا تصلح ولا تستحقّ أن يكون شيءٌ منها معبودًا[2].

نُكْتَةُ مجيءِ التّغليبِ على خِلافِ الأصلِ:

تحقيرُ الأصنامِ والإيـذانُ بنزولِ رُتبتِها

في قوله: ﴿وَمَا يَعۡبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ جاء التّركيب باستعمال

(1) السّمين، الدُّرّ المَصون: 8/ 464.

(2) الزّمخشريّ، الكشّاف: 3/ 268، والشّوكانيّ، فتح القدير: 4/ 78، والسّامرّائيّ، معاني النّحو: 1/ 130.

(ما) دون (مَنْ)، على اعتبار تغليب غير العاقل منَ المعبودات على العاقل منها - في أحد الأوجُه - والأصل في باب التّغليب: أن يُغَلّب الأشرفُ على غير الأشرفِ، والعاقلُ على غيرِ العاقل، إلّا أن يكون المُغلَّبُ خفيفًا على اللّسان، فيَجري الاستعمالُ عليه، كالقمريْن؛ يعني: الشّمس والقمر؛ فأجرى الاستعمال على تغليب الأدنى رتبةً لسهولة اللّفظ به؛ فكان الأصل في هذه الآية أنْ يُغلّب أولي العقلِ على غيرهم، فيضعَ (مَنْ) مكان (ما)، ولكنّه عدلَ عن الأصل؛ تحقيرًا للأصنام وإيذانًا بنزول رتبتِها جِدًّا أن تندرج تحتَ العاقلِ الأشرفِ، والغرضُ من تحقيرها: الإنباءُ عن بُعدِها عنِ استحقاقِ العبادةِ، بُعدًا لا شُبْهة معه، وذلك بإبعادها عن حيّز أولي العِلْم والقُدْرة إبعادًا تامًّا، وهذا الإبعادُ والتّحقير من جهة المولى سبحانه، لا من جهة العابدين، وهو تسجيلٌ عليهم وتبكيتٌ لهم، ونعيٌ على عقولهم[1].

نُكْتَةُ التَّعبير بقوله: ﴿مِن دُونِ﴾:

لا تستوي فوقيّةُ الحقيقةِ مع دونيّةِ الزَّيْفِ

عبَّر في النَّظم الجليلِ بقوله: ﴿مِن دُونِ﴾ في قوله: ﴿يَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ ولم يَقُلْ: (يعبدون من غير اللّه)؛ للدّلالة على دُنوّ المكانة، وتفاوت الحال، لِمَنْ يعبدونهم من دون اللّه، وهو يُشعِرُ بنفي التّساوي بين معبوداتهم الباطلة وبينَ اللّه سبحانه، فـ ﴿دُونِ﴾ اسم بمعنى (غير)، يدلّ على أدنى مكانٍ منَ الشّيء، فأُتيَ به للدّلالة على نزولِ ما عَبَدوهم في الرّتبةِ والمقام عن مقامِ العليّ الكبيرِ، وأمّا (غير) فهي غير مناسبةٍ لسياق الآية؛ لإبهام مفهومها المُراد منها، فهي لا تتعرّف بالإضافة، والمفهوم المُراد بالآية مُتعيِّنٌ غير مُبْهَم، وهو الأصنام، بخلاف قوله: ﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ﴾ [فاطر: 3]، وقوله: ﴿أَغَيْرَ ٱللَّهِ أَتَّخِذُ وَلِيًّا﴾ [الأنعام: 14]، ولم يَقُلْ: (من دون)؛ لأنّ

(1) القونوي، حاشيته على تفسير البيضاوي: 14/ 41.

المُراد بحُكم الغيريّة مُطلقُ ما سوى الله تعالى، فهو غيرُ مُتعيِّن، فيشملُ أيَّ وليٍّ مهما كان، وأيَّ خالقٍ سواه سبحانه على جهة الافتراضِ والتّحدّي[1].

موقعُ جملةِ ﴿فَيَقُولُ ءَأَنتُمْ أَضْلَلْتُمْ﴾ ممّا قبلها:

سُرعةُ الحسابِ بعد الحشرِ

الفاءُ في قوله: ﴿فَيَقُولُ ءَأَنتُمْ أَضْلَلْتُمْ عِبَادِى﴾ للتّعقيب؛ أيْ: يحشرهم فيسألهم، وفيهِ الإشارةُ إلى سُرعة الحساب بعد الحشر، أو الفاءُ فصيحةٌ عاطفةٌ مدخولَها على شرط مُقدّر؛ أيْ: فإذا أوقفَهم بعد الحشر للحساب سألهم وقال لهم كذا، كما قال تعالى: ﴿وَقِفُوهُمْ إِنَّهُم مَّسْـُٔولُونَ ﴿٢٤﴾﴾ [الصّافّات: 24][2].

دلالةُ التّغليب في: ﴿فَيَقُولُ ءَأَنتُمْ أَضْلَلْتُمْ﴾:

العقلُ هو مناطُ التّشريفِ والتّكليفِ بالخطابِ الإلَهيِّ

في قوله تعالى: ﴿فَيَقُولُ ءَأَنتُمْ أَضْلَلْتُمْ﴾ الخطابُ موجّهٌ للمعبودين منَ العقلاءِ وغيرِ العقلاءِ منَ الأصنامِ وغيرِها، فنَزَّل أصنامَهم منزلةَ العاقلِ من ذوي العِلْم، بقرينةِ توجيهِ الخطابِ، فالتّغليبُ للعقلاءِ[3].

فائدةُ تقديمِ المُسنَدِ إليه على المُسنَدِ الفعليّ:

يُقدَّم في الكلامِ مَن تعلّق بهِ القَصْدُ

تقدَّم المُسندُ إليه المبتدأُ في قوله: ﴿ءَأَنتُمْ أَضْلَلْتُمْ﴾، وفي قوله: ﴿أَمْ هُمْ ضَلُّوا۟﴾ على المُسنَدين الفِعْليّين الواقعين خبرًا، ولم يَقُلْ: (أأضللتم أنتم؟)، أو (أضلّوا هم)؛ لإفادة الاختصاص والحصر في توجيه الخطاب، كأنّه قيل: أأنتم خصوصًا لا غيركم أيّها المعبودات أضللتُموهم، أم هم خصوصًا وحدَهم دونَ غيرهم ضلّوا السّبيلَ من تلقاءِ أنفسِهم، ولا يخفى ما فيه من زيادةِ تعيّنهم بتقديمِ ضمائرِ ذواتِهم[4].

(1) الرّاغب، المُفرَدات: (دون)، وعضيمة، دراسات لأسلوب القرآن: 9/ 664.
(2) القونوي، حاشيته على تفسير البيضاوي: 14/ 43، وأبو زهرة، زهرة التّفاسير: 10/ 5260.
(3) القونوي، حاشيته على تفسير البيضاوي: 14/ 43، وابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 18/ 337.
(4) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 18/ 337.

نُكْتَةُ تقديمِ الاسمِ على الفعلِ في الاستفهامِ:

يُستَنطَق الجاني بين يدي القاضي إفساحًا له في المقال ليستوفي أعذارَه

لم يَقُلْ في السّياقِ الكريمِ: (أأضللتم)، و(أم أضَلّوا السبيل)؛ بل تلا الاستفهامَ ضمائرُ المعبودين والعابدين، في: ﴿ءَأَنتُمْ﴾، و﴿أَمْ هُمْ ضَلُّواْ﴾؛ لأنّ كلًّا منَ الإضلال والضّلال واقعٌ، فالاستفهامُ إنّما هو عن فاعل الحدثِ لا عنِ الحدث؛ استنطاقًا لهم كما يُستَنطَق الجاني بين يدي القاضي تبكيتًا له، أو إقامةً للحُجّة عليه، أو إفساحًا له في المقال؛ ليَستوفيَ أعذارَه أو يحتجّ بما هو صالِحٌ؛ ليقعَ الجزاءُ على البيّنةِ التّامّةِ، وفيه تبرئةٌ لساحةِ المعبودين[1].

نُكْتَةُ تقديمِ سؤالِ المعبودينَ على سؤالِ العابدين:

المُشرِكُ يَنالُ الذُّلّ والتّأخيرَ ممّن جعلَه في موضعِ التّقديمِ والتّقديرِ

جاء الاستفهامُ في السّياق الكريم في جانب المعبودين قبلَ الاستفهام في جانب العابدين في قوله: ﴿ءَأَنتُمْ أَضْلَلْتُمْ عِبَادِى هَٰٓؤُلَآءِ﴾؟ ﴿أَمْ هُمْ ضَلُّواْ ٱلسَّبِيلَ﴾؟؛ وذلك لنُكتةٍ بديعةٍ تُطابِق حالَ العابدين مع معبوديهم، فإنّ رتبةَ المعبودِ مُقدّمةٌ على رتبةِ عابِده، وهذه المعبودات منَ الأصنام وغيرها كانت مُقدَّمةً عليهم - في اعتقادهم - فعبدوها؛ بل وقدّموها على ربّ العالَمين سبحانه، فكانَ تقديمُ الاستفهام في جانب المعبودات على الاستفهام في جانب المعبودين مُطابقًا لاعتقادهم فيها، وحقُّ المعبودِ أن يُقدّم على عابده، فيُسْأَلُ عنه، ويُستوضَح منه، ولَعَمرُ اللّهِ كم في هذا التّقديم منَ الرّجوع بالخِزي والحَسْرة على العابدين، كأنّه قال لهم: هؤلاء الذين قدّمتموهم إلى حدّ العبادةِ بالباطل والزّور، فكانوا أحقَّ بأن يُسْألوا عنكم - فالمعبود يُسْأل عن عابدِه ويُقدّم عليه في اعتقاده - فلمّا شهدوا عليهم وتبرَّؤوا منهم، كان في ذلك منتهى الخِزي والحسرة على العابدين، فأتاهم الذّلّ والتّأخير ممّن جعلوه في موضع التّقديم والتّقدير.

(1) أبو حيّان، البحر المحيط: 8/ 90، وطنطاويّ، التّفسير الوسيط: 10/ 181.

دلالةُ خطابِ المعبودين في ﴿ءَأَنتُمْ أَضْلَلْتُمْ﴾:

ثبوتُ الحقيقةِ لا يتوقّف على إدراكِ الإنسانِ لها

إسنادُ الخطابِ إلى معبوداتهم في قوله: ﴿فَيَقُولُ ءَأَنتُمْ أَضْلَلْتُمْ عِبَادِى هَـٰٓؤُلَآءِ﴾ يقتضي أنّ اللّهَ يجعل في الأصنام نُطقًا يسمعه عبَدَتُها، أمّا غيرُ الأصنام مِمّن عُبِد منَ العقلاء فالقولُ فيهم ظاهرٌ، وهذا مبنيٌّ على إظهار لغةِ هذه الجمادات لِعابديها بحيثُ يفهمونها؛ لأنّ هذه الجمادات في الدّنيا موجودةٌ على إدراكٍ مخصوصٍ بها، كما قال تعالى: ﴿وَإِن مِّن شَىْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِۦ وَلَـٰكِن لَّا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ﴾ [الإسراء: 44]، وقوله: ﴿يَـٰجِبَالُ أَوِّبِى مَعَهُۥ﴾ [سبأ: 10]، فغايةُ ما هناك أن يُحدِثَ اللّهُ إفهامًا وانكشافًا بينَها وبين عَبَدَتها، كما يَحْدُث ذلك بينَ الأعضاء وأصحابِها في قوله: ﴿وَتُكَلِّمُنَآ أَيْدِيهِمْ وَتَشْهَدُ أَرْجُلُهُم بِمَا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ ﴿٦٥﴾﴾ [يس: 65][1].

مجازُ الإسنادِ في قولِهِ: ﴿ءَأَنتُمْ أَضْلَلْتُمْ﴾:

الإضلالُ قد يقعُ منَ المعبودين إذا ارتَضوا أو أقرّوا

إسنادُ الإضلال إلى المعبودين إسنادٌ للفعلِ إلى غيرِ فاعلِهِ الحقيقيِّ؛ فالمعبودون منَ الأصنامِ وغيرهم منَ الملائكة وعيسى لم يُضلّوهم على الحقيقةِ، ولكن لمّا كانت عبادة الكافرين لهم سببًا في إضلالهم، نُسِبَ الفعلُ إلى السَّبب، على طريقة المجاز العقليّ، وبغرض تبكيت الضّالّين الذين أضلّوا أنفسَهم، وذلك كما تُسأل الموءودةُ بقوله: ﴿بِأَىِّ ذَنۢبٍ قُتِلَتْ ﴿٩﴾﴾ [التّكوير: 9][2]، والموءودة لا ذنبَ لها على الحقيقة، إلّا أنْ يُقال: إنّ الإضلال قد يقع منَ المعبودين إذا ارتَضوا أو أَقرّوا ذلك، كفرعون وسائرِ الأباطرة الذين حملوا النّاس على عبادتهم، فيكون نسبةُ الإضلال إليهم حينَئذٍ على الحقيقةِ، ولكن يُجاب على ذلك: بأنّ هذا الصّنف غير مُرادٍ في الآية؛ لأنّ الآية في المعبودين الذين لا رِضا لهم ولا إقرارَ على ذلك؛ لأنّهم سيُجيبون

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 18/ 337.
(2) القونوي، حاشيته على تفسير البيضاوي: 14/ 43.

ربّهم بقولهم: ﴿سُبْحَٰنَكَ مَا كَانَ يَنۢبَغِى لَنَآ أَن نَّتَّخِذَ مِن دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَآءَ﴾، فالمُراد بالمعبودين هنا صنفٌ خاصٌّ، وليس عمومهم.

دلالةُ الإضافةِ إلى ضميرِ العِزّةِ في ﴿عِبَادِى﴾:

إضافةُ العباد إلى ضمير الجلالة المُتكلِّم في: ﴿أَضْلَلْتُمْ عِبَادِى﴾؛ لتعريف المُضاف بإضافته إلى أعرف المعارف ضميرِ الذّاتِ الجليلة، والغرضُ منه: التّرحُّم عليهم، كأنّه قيل: ما يزالون منسوبين إليَّ برغم ضلالِهم، وفيه إشارةٌ إلى صفةِ الرّحمة العامّة بمقتضى اسم الرّحمن، فالتّرحّم حاصلٌ لهم بمقتضى صفة الذّات (الرّحمن)، ويوافقه اقترانُ هذه الصّفة مع صفة العبوديّة بمقام الحساب والحشر في قوله: ﴿إِن كُلُّ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ إِلَّآ ءَاتِى ٱلرَّحْمَٰنِ عَبْدًا ﴿٩٣﴾﴾ [مريم: 93]، ويصِحّ أن تكون الإضافة لتعظيم جُرمهم لعبادة غيرِ خالقهم، ففيها كنايةٌ بالتّعريض واللّوم، كأنّه قيل: كان أجدرَ بكم أن تنتسبوا إليّ مُختارين في الدّنيا، قبل أن لا يكون لكم إرادةٌ في الانتساب إليّ في الآخرة، فالجميعُ مضطرٌ مقهور، فكأنّ المُرادَ بـ ﴿عِبَادِى﴾ عبادُ القَهْرِ والإجبارِ، لا عبادُ التّسليمِ والاختيارِ، أو أنّ الإضافةَ للتّهكّمِ بهم؛ تذكيرًا لهم بالسّببِ الذي أقحمَهم في العذابِ، كأنّه يقول لهم: كان ينبغي لكم أن تكونوا عبادًا لي، كأنّه يُحَسِّرهم، كما يقول القاضي للمُجرم: (انطِق أيُّها البريء!) تهكّمًا به؛ أيْ: كان ينبغي أن تكون كذلك، ولكنّك لم تفعل، وقد فات أوانُ أن تفعل! أو لتعظيم أمر الإضلال عنِ العبادة، ففيه تعريضٌ بالمعبودين واستبعادُ ذلك منهم؛ أيْ: أنّى لكم أن تُضِلّوهم وهم عبادٌ لي مختصّون بي وحدي[1].

دخـولُ النّـاسِ تحـتَ الرّحـمةِ العـامّـةِ يـومَ الـقـيـامـةِ لا يـتـعـارضُ مع تـوفـيـتِـهـم جزاءَهم

وسمّاهم عبادًا هنا مع أنّهم ضالّون؛ لأنّ الكلام في الآخرة، حيثُ

(1) الآلوسيّ، روح المعاني: 9/ 437.

لم يَعُدْ لأحدٍ اختيارٌ، فالاختيارُ كان في الدّنيا، وعليه تَمّ التّمييزُ بينَ (العبيد) و(العِباد)، أمّا في الآخرة فالجميعُ (عبيدٌ)، والجميع (عباد)، فقد زال ما يُميِّزهم؛ لأنهم جميعًا مقهورون لا اختيارَ لأحدٍ منهم، والعبدُ يعني أنّه خاضعٌ لأمرِ السّيِّد، وليس له تصرُّفٌ من ذاته، إنْ نظرتَ هذه النّظرة فكلُّ خَلْقِ اللّه عبيدٌ؛ لأنّ هناك أشياء لا يخرجون فيها عن مُراد اللّه تعالى كولادةٍ، أو مرضٍ، أو وفاة، فهل يستطيعُ مَن أَلِفَ مخالفةَ أوامرِ اللّه والتّمرُّدَ عليه سبحانه أنْ يتمرّد عند المرض والموت، فيقول: لن أمرضَ ولن أموتَ، كما يتمرَّدُ على الإيمان به فيكفرُ، ويُكذّبُ رسلَه، ويخالفُ أحكامَه؟ هَيْهات ذلك؛ لأنّ الكلَّ عبيدٌ للّه مقهورون لإرادته سبحانه، المؤمنَ والكافرَ، والطّائعَ والعاصي[1].

الـكـلُّ عـبـيـدٌ لـلـه تـعـالى، مـقـهـورون لإرادته سبحانه

نُكْتَةُ الإشارةِ إلى الجمعِ المُضافِ:

لم يَقُلْ في السّياق الكريم: (أضللتم عبادي أم هم ضلّوا)؛ بل بالإشارة صفةً أو بدلًا أو عطفَ بيانٍ منَ الجمع المضاف، فقال تعالى: ﴿أَضْلَلْتُمْ عِبَادِى هَٰٓؤُلَآءِ﴾؛ لمنع الالتباس أن يُراد التّعميم، فلا يُتوهَّم أنّه يقصِد كلّ العباد، وفيه الإشارةُ إلى ذات المُتّهم المُدانِ مُناداةً عليه بالجنايةِ وتعيينًا له؛ لتأكيد أنّه المقصود بالخطابِ والحسابِ، وفيه اعتبارُ المُخاطَب بأقصى درجاتِ الاعتبارِ والبيانِ ولو كان مُدانًا، وفيه وجوبُ بناءِ المُحاكَماتِ على الوضوحِ التامِّ، وهذا من تمامِ العدلِ والنَّصَفَةِ في الحُكمِ والقضاءِ.

اعتبارُ المُخاطَب بأقصى درجات الاعتبار والبيان ولو كان مُدانًا

دلالةُ ﴿أَمْ﴾ في ﴿أَمْ هُمْ ضَلُّواْ﴾:

﴿أَمْ﴾ في قوله: ﴿أَمْ هُمْ ضَلُّواْ ٱلسَّبِيلَ﴾ يصحّ أن يكون استئنافًا في حيّز القول في قوله: ﴿فَيَقُولُ﴾، وتكون ﴿أَمْ﴾ منقطعةً تُفيد الإضراب عمّا قبلَها، وهو إضرابٌ مُقترنٌ بالاستفهام، ولا يخفى أنّ الاستفهام ليس على حقيقته؛ بل هو مجازٌ في التّقريع والتّسجيل على أهل

يُستشْهَدُ على الإنسانِ بما اعتقدَ الأمنَ مِن جهتِهِ

(1) الشّعراويّ، تفسير الشّعراويّ: 17/ 10391 - 10392.

الضّلال، ويصحّ أن تكون جملة: ﴿أَمْ هُمْ ضَلُّواْ ٱلسَّبِيلَ﴾ معطوفة على ما قبلها في حيِّز القول؛ لإرادة التّعيين؛ أيّ: أيُّ الحالتيْن تنطبق عليها، الإضلال أم الضّلال؟ و﴿أَمْ﴾ على هذا الاعتبار هي المُتَّصلة العاطفة، وأثر ذلك في السّياق أنّه على اعتبار أنّها المنقطعة، فالاستفهامُ بها تقريريٌّ في قوله: ﴿أَمْ هُمْ ضَلُّواْ ٱلسَّبِيلَ﴾ بقصد التّقريع للكفرة، وتبرئة ساحة المعبودات، ففي ﴿أَمْ﴾ المنقطعة استدراكٌ على الاستفهام الأوّل في جانب المعبودين بتمحيض الجناية في جانب العابدين، وعلى اعتبار أنّها المتّصلة فالمُراد وصلُ الاستفهامَيْن في خطاب المعبودين بهما لتنزيل هذه المعبودات من الأصنام منزلة العاقل العالم الذي يُطلبُ منه تعيينُ أحد الاحتماليْن منَ الإضلال والضّلال، ولا يخفى ما فيه من جريانه على المعنى المجازيّ للاستفهام، وهو إفادةُ التّبكيت للكفرة بالاستفهام عنِ الإضلال في: ﴿ءَأَنتُمْ أَضْلَلْتُمْ﴾، وإفادةُ التّقريع لهم بالاستفهام عنِ الضّلال في قوله: ﴿أَمْ هُمْ ضَلُّواْ ٱلسَّبِيلَ﴾[1].

نُكْتَةُ التّعديَةِ من غيرِ جارٍّ في ﴿ضَلُّواْ ٱلسَّبِيلَ﴾:

قال تعالى: ﴿أَمْ هُمْ ضَلُّواْ ٱلسَّبِيلَ﴾، ولم يَقُلْ: (ضلوا عنِ السّبيل)؛ للإشعار بأنّهم قد بلغوا في الضّلال أقصاه ومنتهاه، فكأنّهم ضلّوا السّبيل كلّه، فجاوزوه مجاوزةَ من غاب عنه الشّيء فلا يرى منه شيئًا، ويدلّ كذلك على قوّة فِعلِهم في الضّلال حتّى صار مُتعدّيًا بنفسه، لا يحتاج إلى واسطة تنقله إلى مفعوله بخلاف (ضلّ عنِ السّبيل)؛ يعني: كان مُستحضِرًا للسّبيل رائيًا له وضلَّ عنه؛ ففيه احتمالٌ أنّه لم يفقده بالكليّة، ويصحّ توجيه تعدية الفعل بنفسه على تضمين ﴿ضَلُّواْ﴾ معنى (أخطَؤوا)، أو على نزع الخافض[2].

مَنْ ضلّ السّبيلَ مـيـؤوسٌ منه، ومَـنْ ضـلّ عـنِ الـسّـبـيـلِ قـد يُرجَى عودُهُ

(1) القونوي، حاشيته على تفسير البيضاوي: 14/ 43، والسّامرّائيّ، معاني النّحو: 3/ 250.
(2) الفخر الرازي، مفاتيح الغيب: 24/ 443، والبقاعيّ، نظم الدّرر: 13/ 361، وابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 18/ 338، وطنطاويّ، التّفسير الوسيط: 10/ 181.

نُكْتَةُ تكريرِ فعلِ الضّلالِ:

مـقـامُ الـقـضـاءِ يـنـبـنـي عـلـى استيفاءِ التّحرّي والاستجوابِ

إعادةُ فعلِ (الضّلال) في جانبِ العابدين في قوله: ﴿أَمْ هُمْ ضَلُّواْ ٱلسَّبِيلَ﴾ مع أنّ انتفاءَ الإضلالِ لهم من جانبِ المعبودين في قوله: ﴿ءَأَنتُمْ أَضْلَلْتُمْ عِبَادِى﴾، كافٍ في ثبوت البيّنة؛ ليَجْرِيَ على ضميرهم مُسنَدٌ فِعليٌّ، فيُفيد التَّقْوِيَةَ في نسبةِ الضّلالِ إليهم، مع ما فيه منَ الإشارةِ إلى وجوبِ استيفاءِ تحصيلِ المُساءَلة لأطراف الاتّهام؛ ليَسْمَعَ كلُّ خَصْمٍ ادّعاءَ خصمِه عليه، وفيه: أنّ تبرئة ساحةِ أحدِ الأطراف، لا يكون إلّا بإبطال ادّعاء الطّرف الآخر، ولا يَتمّ هذا إلّا باستكمال المُساءلة لتحصيل المُكاشفة بينهما؛ والمعنى: أم هم ضلّوا من تلقاء أنفسهم دون تضليلٍ منكم[1].

نُكْتَةُ عدمِ الاكتفاءِ بالسّؤالِ عن فِعلِ المعبودين:

حين ذَكَر حشْرَ المعبودين والعابدين، ناسَبَ أن يقعَ الاستفهامُ في الجانِبَيْن

لم يكتفِ في السّياق الكريم بالاستفهام عن فعل المعبودين في قوله: ﴿ءَأَنتُمْ أَضْلَلْتُمْ عِبَادِى هَـٰٓؤُلَآءِ﴾، كما اكتفى به في قوله: ﴿وَإِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِى وَأُمِّىَ إِلَٰهَيْنِ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [المائدة: 116]؛ فاكتفى بالسّؤال عنه، ولم يكتفِ هنا بل وازن السؤال مع احتمال كون الضلال واقعًا من العابدين كذلك فقال: ﴿أَمْ هُمْ ضَلُّواْ ٱلسَّبِيلَ﴾، وعِلّةُ ذلك في ثلاث نكاتٍ؛

الأولى: اختلاف السّياقَيْن، فالسّياقُ - هنا - مذكورٌ فيهِ حشْر المعبودين والعابدين، فقال: ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ﴾، فناسَبَ أن يقع الاستفهام في الجانِبَيْن، وأمّا في سورة المائدة فلم يَذْكر إلّا جمعَ (الرُّسل)، ولم يذكر إلّا عيسى عليه السلام مُلحقًا بهم، فقال: ﴿*يَوْمَ يَجْمَعُ ٱللَّهُ ٱلرُّسُلَ فَيَقُولُ مَاذَآ أُجِبْتُمْ﴾ [المائدة: 109]، ثمّ قال: ﴿إِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ٱذْكُرْ نِعْمَتِى عَلَيْكَ﴾ [المائدة: 110]، ثمّ تَمّ السّياقُ بسؤاله خاصّة بعد ذِكْر سؤال الرّسل؛ لخصوصيّة وضعه في انتحالِهم له

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 18/ 337.

معبودًا، فكأنّه سُئِل كالرّسل: ماذا قُلتَ وبماذا أُجِبتَ؟ فقال: ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِي بِهِۦٓ أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ رَبِّى وَرَبَّكُمْ ۚ وَكُنتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَّا دُمْتُ فِيهِمْ ۖ﴾ [المائدة: 117]، **الثّانية**: أنّ المعبود في سورة المائدة منَ العقلاء الأشرافِ ذَوي العِلْم، وهو عيسى عليه السلام، فله حُجَّةٌ وشهادةٌ حقيقيّةٌ، وحيثيَّةٌ معتبرةٌ تَكفي عن سؤال عَبَدَتِه، ولا حجّة لأحدٍ على الله بعد الرّسُل! وأمّا - هنا - فظاهرُ الكلام على المعبودين غيرِ العقلاء منَ الأصنام والجمادات بدلالة التّغليب في ﴿وَمَا يَعْبُدُونَ﴾؛ فالمعبودُ المُنتحَلُ لا حيثيّةَ له، ولا تكفي مُحاجَجَتُه عن مُحاجَجَةِ العقلاء من عَبَدَتِه، **الثّالثة**: أنّه ناسبَ - هنا - عدمُ الاكتفاء بفعل المعبودين، وقرَنَه بفعل عبَدَتهم في: ﴿أَمْ هُمْ ضَلُّوا۟ ٱلسَّبِيلَ﴾؛ زيادةً في التّبكيت والتّقريع للعبَدَة؛ لأنّ مَن يعبد الجمادَ أحقّ بالتّقريع والاستهجان ممّن يعبد العقلاءَ ذوي الرُّتْبة والوَجاهة، فكان في قوله: ﴿ءَأَنتُمْ أَضْلَلْتُمْ عِبَادِى﴾ تبكيتٌ لِلْعَبَدَة، وفي قوله: ﴿أَمْ هُمْ ضَلُّوا۟ ٱلسَّبِيلَ﴾ تقريعٌ لهم[1].

نُكْتَةُ حَذْفِ مُتعلّقِ الإضلالِ والضّلالِ:

الضّلالُ دركاتٌ بعضُها أشدُّ من بعضٍ

حُذِفَ مُتعلّقُ الإضلال والضّلال في قوله تعالى: ﴿ءَأَنتُمْ أَضْلَلْتُمْ عِبَادِى هَٰٓؤُلَآءِ أَمْ هُمْ ضَلُّوا۟ ٱلسَّبِيلَ﴾؛ فلم يَقُلْ: (أضللتم عبادي عن أيّ شيء)، و(لا ضلّوا السّبيل عن كذا وكذا)؛ للمبالغة والتّعميم في الإضلال والضّلال، فكأنّه قيل: (أضللتُم عبادي عن كلّ شيءٍ حتّى عن طريق الحقّ)، وضلّوا السّبيلَ كُلَّ السّبيلِ حتّى كأنّهم فقدوه رأسًا، لا أنّهم كانوا فيه ثمّ خرجوا عنه، كما يُشعِر به نزعُ الخافضِ (عن)[2].

(1) القونوي، حاشيته على تفسير البيضاوي: 14/ 43.
(2) القونوي، حاشيته على تفسير البيضاوي: 14/ 45.

❁ الفُروقُ المُعْجَميَّةُ:

(ضلّ) و(غوى) و(زاغ):

الـضّـلالُ يقعُ عمدًا أو سهوًا، وأمّا الغَيُّ ففيه تعمُّدٌ

أصل (ضلّ) يدلُّ على ضياع الشّيء وذهابه في غير حقّه، ولذا كان العدولُ عنِ الصّراط المستقيم ضلالًا؛ لأنّه غيبوبةٌ عنِ المَسار الذي ينبغي وتضييعٌ للقَصد؛ فالضّلال يُطلق على العدول أوِ الغيبوبة أوِ الضّياع عمّا ينبغي عمدًا أو سهوًا[1]، ومنه التّضليل في المعلومات، كما هو هنا في قوله: ﴿ءَأَنتُمْ أَضْلَلْتُمْ عِبَادِى﴾؛ أيْ: أوقعتُموهم في المُغالطات، وحرَفْتُموهم عنِ العِلْم الصّحيح.

وأمّا (غوى) فأصله يدلّ على ضلالٍ وإظلامٍ في الأمر وفسادٍ في الشّيء، ولذا كان الغَيُّ هو الجهل المُسبَّب عنِ اعتقادٍ فاسدٍ، وهو الضّلال المُسبَّب عنِ الهوى وما في معناه، والفرقُ بينَ (الضّلال) و(الغَيّ) أوِ (الغَواية) هو أنّ الضّلال يقع عمدًا أو سهوًا، وأمّا (الغَيّ) فهو ضلالٌ بهوًى وانجذاب، ففيه درجةٌ منَ التّعمُّد، وهذا سِرّ الجمع بينهما في قوله: ﴿مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ ۝٢﴾ [النّجم: 2]؛ أيْ: ما ضلّ بهوًى ولا بغير هوًى[2].

وهما بذلك يتمايزان من (الزَّيْغُ) الذي يعني الميلَ عنِ الاستقامة، والجورَ والعدولَ عنِ الحقّ، ولا يُقال إلّا فيما كان عن حقٍّ إلى باطلٍ، ومنه قولُه تعالى: ﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا﴾ [آل عمران: 8]؛ أيْ: لا تُمِلْنا عنِ الهدى والقَصْد، ولا تُضلَّنا[3]، ووجهُ المباينة التي أبعدتِ اصطفاءَه في الآية أنّهم لم يعرفوا الحقَّ ابتداءً، ولم تنشرح صدورُهم لنوره، فكيف يزيغون عنه، ومبدؤهم ضلالٌ ومنتهاهم؟!

(1) ابن فارس، مقاييس اللّغة، والرّاغب، المُفرَدات: (ضلّ)، والسَّمين، عُمدةُ الحُفّاظ: (ضلل).
(2) ابن فارس، مقاييس اللّغة، والرّاغب، المُفرَدات، وجبل، المعجم الاشتقاقيّ: (غوى).
(3) الرّاغب، المُفرَدات، وابن الأثير، النّهاية، والزّبيديّ، تاج العروس: (زيغ).

عنوان الكتاب:
موسوعة التفسير البلاغي، المجلد السابع والثلاثون،
سورة النور من الآية 39 إلى سورة الفُرقَان الآية 42
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
*
التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
سنة الطبع: 1446هـ - 2024م
©حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي
الطبعة الأولى: 2024م
*
الفهرسة الوصفية أثناء النشر:
مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366
م ق. ت
التفسير البلاغي للقرآن: المجلد السابع والثلاثون، سورة النور من الآية 39 إلى سورة الفُرقَان الآية 42
[إشراف مجمع القرآن الكريم، قسم الدراسات والبحوث ؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغانمي].-
الشارقة، الإمارات العربية المتحدة : منشورات القاسمي، 2024.
مج. 37 ، 812 صفحة؛ 24x17 سم.
ردمك : 978-9948-732-79-2
يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.
مج. 37 : المجلد السابع والثلاثون، سورة النور من الآية 39 إلى سورة الفُرقَان الآية 42.
1-القرآن - تفاسير نحوية 2- القرآن، بديع 3- القرآن، بلاغة 4- القرآن - سور وآيات 5- القرآن-
ألفاظ أ- العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).
قسم الدراسات والبحوث

الترقيم الدولي : 978-9948-732-79-2
*
إذن طباعة رقم: MC-03-01-8644972 بتاريخ 2024/11/26م،
مكتب تنظيم الإعلام، وزارة الثقافة والشباب، الإمارات العربية المتحدة
*
الفئة العمرية : E
«تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري
الصادر عن المجلس الوطني للإعلام»
*
الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE
الإخراج الفني: عاصم محمد زكي «النجار»